دشنت نادي الخريجين بالجامعة المفتوحة

موضي الحمود: ثروة الوطن الحقيقية في استثمار الكوادر الوطنية

دشنت مديرة الجامعة العربية المفتوحة الاستاذه الدكتورة موضي الحمود نادي خرجي فرع الجامعة العربية المفتوحه بدولة الكويت بحضور مدير الفرع الدكتور نايف المطيري ولفيف من اعضاء هيئة تدريس الجامعة والخريجين حيث اشتمل حفل التدشين على كلمات لمديرة الجامعة ومدير الفرع والخريجين حيث استهلت مدير الجامعة العربية المفتوحة الاستاذة الدكتورة موضي الحمود حفل بكلمة قالت فيها يسرني أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس الأمناء الذي يبارك لكم اشهار نادي الخريجين، وأنا على ثقة بان فرحة سموه لا تقل عن فرحتكم وهو يرى خريجي الجامعة العربية المفتوحة يجتمعون مرة أخرى في هذا الكيان الجديد، فخريجونا دائما لهم معزة ومكانة خاصة في قلوبنا جميعا بصفة عامة وقلب رئيس مجلس الأمناء بصفحة خاصة، ويعدكم كما طلبتم بزيارة خاصة في المستقبل ليشارككم الرؤى والتطلعات التي تحملونها معكم وعبر ناديكم لتطوير مجتمعاتكم.

واضافت الحمود قائلة أصدقكم القول بانني أقف اليوم بينكم وفرحتي لا توصف...لما لا...وأنا أرى تلك الكوكبة الرائعة من خيرة أبنائنا الخريجين من دفعات متتالية من الجامعة...ذلك النبت الطيب الذي رعته الجامعة بكل ما تملك من جهد مادي وادبي حتى اكتمل عوده ونرى ثمرة ذلك النبت في تلك الوجوه الشابة التي عليها عبء النهوض بالوطن لتكملة مسيرة الأجيال التي سبقتهم.

واشارت الحمود الى إن ثروة الوطن الحقيقية ليست في المال، ولكن أنتم الثروة الحقيقية لرفعة هذا الوطن وتقدمه، وبفضل سواعدكم وعقولكم الفتية سوف ينهض بإذن الله تعالي ويصل إلى ما نصبو إليه من رفعة وتقدم وسوف تظلون في عيوننا محل فخر واعتزاز. وأكدت ان نادي الخريجين لن يقتصر على جانب التواصل والتعارف الاجتماعي فقط رغم اهمية ذلك الجانب، ولكنه أيضا سيكون جسرا لنقل وتبادل المعرفة التي اكتسبتموها والخبرة التي حققتموها في مواقع أعمالكم إلى زملائكم، وهو بشكل كذلك شبكة للتواصل «Network» هامة وضرورية للتقدم في الحياة المهنية، فهو بيئة حاضنة وواعدة للتطوير الوظيفي المتميز لخريجي الجامعة، والعمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية يشترك معكم فيها زملاؤكم من طلبة السنوات النهائية بالتعاون مع مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع بالجامعة من أجل تبادل الآراء والأفكار والتي لا شك سوف تستفيد منها إدارة الجامعة وتعاونها في كل ما تتخذه من قرارات تهم الطالب والجامعة معا.

من جانبه، قال مدير فرع الجامعة العربية المفتوحة بالكويت د.نايف المطيري ان فرع الجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت اصبح من أهم الجامعات الخاصة في هذا البلد الطيب، وهو يستقطب سنويا آلاف الطلاب، ويخرج المئات، منذ تخرجت أولى دفعاته في العام الجامعي 2006/2007 وحتى الان. مشيرا الى ان خريجي فرع الجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت اخذوا أماكنهم الطبيعية في المجتمع، في التخصصات المختلفة التي برعوا بها، فمنهم من تبوأ أعلى المراتب .. ومنهم من وجد العمل المناسب له، أو عدل من وضعه الوظيفي .. ومنهم من شق طريقه إلى الدراسات العليا في أرقى الجامعات العالمية.. ومنهم من عاد من تخصصه ليكون زميلا لنا في هيئة التدريس.

واوضح المطيري إن فرع الجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت ليفخر بهؤلاء الخريجين الذين يمثلون صوتها في المجتمع، ويعكسون صورتها في كل مكان حلوا فيه، إنهم سفراؤها الحاملون لرسالتها، المبشرون برؤيتها، المحققون لأهدافها في التنمية والمعرفة والتطور وبناء الحضارة، منوها لى انه من أجل ذلك كان هذا النادي أيها الإخوة، نادي خريجي فرع الجامعة العربية المفتوحة، تحقيقا لرسالة الجامعة العربية المفتوحة ورؤيتها وأهدافها، وتطبيقا لخطة الجامعة الإستراتيجية الثالثة ما بين عام 2012 إلى عام 2016. ليضم شمل هؤلاء الخريجين، فيتواصلون فيما بينهم، ويتواصلون مع جامعتهم، ويتواصلون مع نوادي فروع الجامعة المختلفة في عالمنا العربي، ويكونون همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع بكل مؤسساته وأشكاله وأطيافه.

وشكر المطيري سمو الامير وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وسمو الامير طلال بن عبد العزيز على رعايتهم لفاعليات وانشطة الجامعه العربية المفتوحة.

أكد أن تضافر جهود اللجان ساهم في نجاح العرس الطلابي

مقصيد: انطلاق انتخابات جمعية العلوم الطبية المساعدة.. اليوم

أكد الناطق الرسمي باسم جامعة الكويت ورئيس اللجنة الإعلامية لانتخابات الجمعيات العلمية والروابط الطلابية للعام الجامعي 2013/2014 فيصل مقصيد أن انتخابات الطلابية في الفترة السابقة جاءت بالشكل المطلوب دون اي مشاكل تذكر، مبينا أن تضافر الجهود بين اللجان العاملة في الانتخابات ساهمت بشكل كبير خلال الفترة الماضية للخروج بالعرس الديمقراطي الطلابي بأبهى صورة، موضحا أن اليوم الخميس 26 سبتمبر 2013 سوف يشهد انتخابات جمعية العلوم الطبية المساعدة والتي يتنافس عليها كل من قائمة الوسط الديمقراطي وقائمة المنار الطبي.

فيصل مقصيد

وبين مقصيد أن اللجان العاملة في انتخابات الجمعيات والروابط الطلابية للعام الجامعي 2013/2014، مستعده للعرس الديمقراطي الطلابي لهذا اليوم من خلال تنظيم اماكن الاقتراع والفرز واجتماع رؤساء لجان الاقتراع مع مندوبي القوائم المشاركة في مختلف الكليات وعمل قرعة لاختيار اسماء القوائم في ورقة الاقتراع وذلك من باب الديموقراطية لإنصاف القوائم وتجنب المشاكل التي تتم بسبب وضع اسم قائمة معينة بالصدارة على حساب قائمة أخرى، مشددا على ضرورة التأكد من الهوية الجامعية للطالب قبل التصويت، وأن لجان الانتخابات تعمل جاهده من خلال هذه الاجتماعات في سبيل اكمال إنجاح هذا العرس الديموقراطي.

وأوضح مقصيد أنه تم اختيار اماكن الاقتراع لانتخابات جمعية العلوم الطبية المساعدة والتي سوف تكون الطلاب قاعة «96» والطالبات قاعة «74» في الدور الأول، مضيفاً أن عدد الطلاب الذين يحق لهم التصويت بلغ 85 طالبا و 910 طالبة سيختارون ممثليهم في مقاعد الهيئة الإدارية لجمعية العلوم الطبية المساعدة.

تتمات

المبارك: الدستور

العامة للأمم المتحدة أمس، إلى أن الكويت تتطلع إلى تعاون حقيقي مع جمهورية العراق للكشف عن رفات المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والبحث الجاد عن الأرشيف الوطني لدولة الكويت تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2107 لسنة «2013» الذي جاء نتيجة للتفاهم الذي تم لنقل مسؤولية متابعتهما من المنسق الدولي رفيع المستوى إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.

كما شدد على أن مجلس الأمن بات أمام مسؤولية تاريخية مفصلية للبدء في خطوات جادة وملموسة تكفل إيجاد حلول تضمن حقن دماء الأشقاء من الشعب السوري وتحقق مطالبهم وتعيد الأمن والاستقرار لبلادهم.

وفيما يلي نص الكلمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرني في البداية أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بخالص التهنئة لكم ولبلدكم الصديق انتيغوا وبربودا لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والستين ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة في العمل الدولي سوف تمكنكم من إدارة أعمالها بحنكة واقتدار متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

كما أود التوجه بالشكر إلى سعادة السيد فوك جيريمك على جهوده خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أشيد أيضا بالجهود الكبيرة والمتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في قيادة هذه المنظمة والعمل على نشر رسالتها السامية الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين لتحقيق تطلعات دول وشعوب العالم في عالم أفضل يضمن حياة كريمة لكل البشر.

تدين دولة الكويت وبشدة العمل الإرهابي المشين الذي وقع في أحد المراكز التجارية في نيروبي يوم السبت الموافق 21 سبتمبر 2013 وتتقدم الى حكومة وشعب جمهورية كينيا الصديقة ولأسر الضحايا باحر التعازي.

كما نود أن نؤكد على دعمنا الكامل لمملكة البحرين الشقيقة ولكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها للمحافظة على أمنها واستقرارها ورفاهية مواطنيها.

السيد الرئيس...

أصحاب المعالي.

السيدات والسادة.

يمثل حفظ السلم والأمن بشقيه الإقليمي والدولي أهمية كبيرة في أولويات السياسة الخارجية لدولة الكويت والتي تستند في مبادئها وأهدافها إلى ميثاق الأمم المتحدة والأحكام المتصلة بالقانون الدولي الداعية إلى بناء جسور الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز المفاهيم المرتكزة على التعايش السلمي وكذلك العمل على إتباع الوسائل والحلول السلمية لتسوية النزاعات والخلافات.

ولقد احتفلت دولة الكويت في شهر نوفمبر من العام الماضي بالذكرى الخمسين للمصادقة على دستورها والذي كان بمثابة خلاصة لتجربة متميزة عكست العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي آلت وبانسيابية تاريخية إلى ممارسة ديمقراطية ومشاركة شعبية تجسدت فيها معاني وقيم التطور والنماء السياسي والتي ارتكزت على السلام والعمل من أجله وكذلك الحرص على تطوير وتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة وفق مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتسامي على جراح الماضي في سبيل رسم مستقبل أفضل للمنطقة والعالم.

وفي هذا السياق أود أن أشيد بالعلاقات الثنائية مع جمهورية العراق وجهود الحكومة العراقية لتنفيذ التزاماتها الدولية تجاه دولة الكويت تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حيث شهدت علاقاتنا الثنائية تطورا ايجابيا ملموسا من خلال التواصل على أعلى المستويات بين قيادتي البلدين متجاوزين الخلافات السابقة بين البلدين متطلعين إلى تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية في المستقبل لما فيه خير ومصلحة شعبي البلدين.

كما نتطلع إلى تعاون حقيقي مع جمهورية العراق للكشف عن رفات المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والبحث الجاد عن الأرشيف الوطني لدولة الكويت تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2107 لسنة «2013» الذي جاء نتيجة للتفاهم الذي تم لنقل مسؤولية متابعتهما من المنسق الدولي رفيع المستوى إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.

وفي هذا الصدد نشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة وحرصه على تسريع إنهاء هذين الملفين والكشف عن مصير بقية المفقودين وإنهاء المعاناة الإنسانية لأسرهم.

السيد الرئيس...

مضى أكثر من سنتين ونصف السنة على اندلاع الأزمة في سوريا تلك الأزمة التي تجاوزت وصف الكارثة الإنسانية لتقترب وبشكل متسارع لوصف «النكبة» مع تعاظم أرقام الضحايا وتضاعف أعداد المفقودين والنازحين داخليا وخارجيا وتكرار مشاهد الدم والعنف والدمار والقهر والانتهاك لأبسط معاني وقيم الإنسانية بحيث باتت عائقا لأي حلول قريبة قادرة على احتوائها رغم الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلت على المستويين الإقليمي والدولي إلى ذلك نجد أن مجلس الأمن بات أمام مسؤولية تاريخية مفصلية للبدء في خطوات جادة وملموسة تكفل إيجاد حلول تضمن حقن دماء الأشقاء من الشعب السوري وتحقق مطالبهم وتعيد الأمن والاستقرار لبلادهم.

واستجابة لمعاناة الشعب السوري جراء تفاقم الأزمة ونتائجها المدمرة استضافت دولة الكويت في شهر يناير الماضي المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا وقد حقق هذا المؤتمر النتائج المرجوة من بعد أن تجاوزت التعهدات والمساهمات المبلغ المستهدف وهو مليار ونصف المليار دولار وقد ساهمت دولة الكويت ب300 مليون دولار من إجمالي المبلغ تم تسديدها بالكامل لعدد من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة والتي ترجمت على أرض الواقع على شكل مساعدات إغاثية عاجلة للشعب السوري في الداخل والخارج ولا يفوت دولة الكويت أن تتقدم بالشكر لكافة الدول المشاركة في مؤتمر المانحين والتي عكست مشاركتها اهتمامها وقلقها من تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا.

السيد الرئيس...

ندرك جميعا بأن حفظ السلم والأمن هو الباب الرئيسي لبقية أبواب الحياة الكريمة والرخاء والإبداع الإنساني وأن عوامل التنمية بمجالاتها كافة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية لا يمكن لها العمل في ظل انعدام أو انحسار عوامل الأمن والسلم.

إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني من تحديات مزمنة عملت على تعطيل الرؤية المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليمي والدولي إضافة إلى احتقان الأوضاع السياسية والأمنية فيها وذلك لانعدام الثقة بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حصار قطاع غزة واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني بسجونها في ظروف تتنافى مع ابسط قواعد القانون الإنساني الدولي تلك الممارسات التي بلغت حدتها بعد حصول دولة فلسطين على صفة الدولة المراقب في هذه المنظمة.

وفي هذا الصدد نجدد تأكيدنا بان المجتمع الدولي هو الذي يمتلك قدرة تحقيق معادلة السلام الصعبة ونثمن في هذا المقام الجهود المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية في إحداث انفراج في عملية السلام آملين في مواصلة الجهود والضغط على إسرائيل لحملها على القبول بقرارات الشرعية الدولية.

وعلى الصعيد الإقليمي ذاته ... وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي فإن دولة الكويت تدعم استمرار الجهود القائمة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية وبما يضمن لجمهورية إيران الإسلامية وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون الكامل مع الجهود الدولية المبذولة والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأيضا التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ قراراتها للخروج من هذه الأزمة التي خيمت ولسنوات عدة على المنطقة وأثارت الشكوك وأشاعت أجواء من عدم الاستقرار والتوتر.

السيد الرئيس...

احتفلت دولة الكويت هذا العام بمناسبة الذكرى الخمسين لانضمامها لهذه المنظمة العريقة وقد حرصت منذ ذلك الوقت على تقديم الدعم للعديد من الوكالات والأجهزة والمنظمات التابعة لها بفاعلية كبيرة إيمانا منها بأهمية العمل الدولي المشترك في ظل تعاظم وتزايد التحديات على كافة الأصعدة والمستويات حيث بات المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة أمام محك حقيقي لاختبار الإرادة الدولية والشراكة العالمية في مواجهتها.

لقد مثل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية تحولا كبيرا في قدرة الأمم المتحدة على حشد الإرادة السياسية العالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة معبرة بذلك وبصورة واضحة عن مدى نجاح الإدارة الدولية وجدوى الشراكة العالمية إلا أن بروز تحديات جديدة رئيسية مرتبطة إما باختلالات أمنية ناتجة عن عدم الاستقرار وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان أو تحديات متصلة بالتدهور البيئي الذي يهدد عالمنا وغيرها من التحديات الطارئة الخطيرة يفرض علينا كمجتمع دولي حتمية إعادة التفكير بإعداد خطة شاملة وطموحة للتنمية بحيث تكون بمثابة استكمال للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال صياغة أهداف للتنمية المستدامة ودمجها بشكل يتفق مع خطة التنمية لما بعد 2015 لإحداث نقلة فريدة من نوعها لشراكة عالمية متجددة تستكمل البناء على الأسس العلمية لإعلان الألفية ومبادئ ونتائج مؤتمر قمة الأرض في البرازيل «ريو 20» وذلك لمساعدة الشعوب التي مثلت لها تلك الأهداف أملا في خلق عالم أمثل وحياة أفضل خاصة في الدول الأقل نموا أو تلك التي ما زالت تتعافى من الصراعات والنزاعات وفي هذا السياق نشير هنا إلى أهمية إيلاء المجتمع الدولي اهتماما دقيقا لدعم أسس التنمية لتحقيق الأمن والاستقرار في كل من الصومال وأفغانستان.

ودولة الكويت إذ تعد إحدى الدول النامية إلا أنها ومنذ استقلالها عام 1961 أولت اهتماما كبيرا لتقديم المساعدات العينية والمادية للدول النامية والدول الأقل نموا عبر آليات ومبادرات عديدة حيث يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أحد الأجهزة الرئيسية المعبرة عن النهج الراسخ والثابت لدولة الكويت في ترجمة وعودها وسياساتها بأهمية التعاون الدولي ومساعدة الشعوب المحتاجة إلى تطبيقات فعلية على أرض الواقع حيث خرج الصندوق وبعد نشأته من الطور الإقليمي العربي لتمتد أنشطته ومساعداته التنموية إلى دول آسيوية وأفريقية ودول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا المجال فقد قدمت دولة الكويت مساهمة مالية مرحلية بمبلغ 500 مليون دولار لجمهورية اليمن لتمويل المشاريع التنموية الواردة في البرنامج المرحلي للأعوام 2012-2014 وذلك لدعم تنفيذ الانتقال السلمي للسلطة وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الرامية لإنهاء الأزمة في اليمن والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار فيه وتأهيل القطاعات التنموية لتحقيق الطموحات والتطلعات المشروعة للشعب اليمني في الوصول إلى بر الأمان من خلال ترسيخ الديمقراطية ودولة المؤسسات الرسمية الفاعلة.

السيد الرئيس...

إن دولة الكويت وفي إطار اهتمامها الكبير لتعزيز وتكثيف العمل المتعدد الأطراف بشقيه الإقليمي والدولي باعتباره أحد الروافد الرئيسية لمراجعة أوجه التعاون والتنسيق في العديد من المجالات الحيوية والسياسية فقد استضافت دولة الكويت العديد من القمم والمؤتمرات الإقليمية والدولية والتي تناولت وركزت على الكثير من القضايا والتحديات والآمال والتطلعات في دعم المبادرات الرامية لخلق ظروف أفضل لشعوب المنطقة والعالم.

وامتدادا لهذا النهج المبني على التنسيق وروح المبادرة سوف تستضيف دولة الكويت في شهر نوفمبر القادم القمة العربية الأفريقية الثالثة التي تأتي تحت شعار «شركاء في التنمية والاستثمار» والتي نأمل في أن تتوج بنتائج تعمق أسس التعاون العربي الأفريقي وتفتح آفاقا جديدة تخدم الاستقرار والتنمية والتعاون بين شعوب دول هاتين المجموعتين.

كما تستضيف دولة الكويت استكمالا لاستحقاقات إقليمية مترسخة الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر من العام الجاري وكذلك القمة العربية العادية الخامسة والعشرين في شهر مارس 2014.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أؤكد تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي متعدد الأطراف وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإيمان بأهمية وضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية بما يساهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة للتهديدات والتحديات العالمية وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...».

الحجرف يعيد

ونقل التبعية التنظيمية لإدارة التطوير والتنمية إلى قطاع الشؤون الإدارية وتعديل مسمى القطاع إلى قطاع الشؤون الإدارية والتطوير الإداري.

ويقضي القرار الوزاري بدمج قطاع الأنشطة الطلابية مع قطاع التنمية التربوية وتعديل مسمى القطاع إلى قطاع التنمية التربوية والأنشطة، إلى جانب دمج قطاع التعليم النوعي مع قطاع التعليم الخاص وتعديل مسمى القطاع إلى قطاع التعليم الخاص والنوعي.

لا حل للأزمة

المجلس كأولوية أولى، ما لم تجد اهتماما كافيا ومستحقا من الجانب الحكومي، بعيدا عن أساليب «التنقيع» والتجاوزات التي شهدتها مشاريع كبرى سابقة، وأدت إلى تدميرها، أو على الأقل تعطيلها وعرقلتها، مطالبين الحكومة بضرورة الإفصاح عن إستراتيجية واضحة المعالم للقضية الإسكانية، حتى لا يجرى المتاجرة بها على حساب مصالح المواطنين.

في هذا الإطار قالت النائبة د. معصومة المبارك: نعم القضية الإسكانية أولوية كما هي القضايا الأخرى، ولكن من الخطأ اعتبارها قضية المعني بحلها وزير الإسكان فقط، بل هي كأي قضية أخرى معني بها أكثر من وزير، وعلى مجلس الوزراء أن يعمل كفريق عمل متكامل يقوده بحزم رئيس الوزراء، لا أن يتقاذفوا كرة المسؤولية ويتفرج عليهم سمو الرئيس دون محاسبة، ويعرقل كل منهم عمل الآخر، وتضيع المسؤولية.

من جهته أكد النائب راكان النصف انه منذ بداية طرحه القضية الإسكانية في الانتخابات كان لديه الايمان بأن لها أولويتها لدى المواطن الكويتي.

وقال النصف في مؤتمر صحافي عقده امس انه «حرصا منا وكثير من النواب على الارتقاء بالعمل والتقاء المسؤولين عن القضية الاسكانية، فقد التقينا بوزير الاسكان، والتقينا بفريقه الذي كان للامانة فريقا مؤهلا وجيدا يستحق الدعم والاشادة ونأمل ان يعطى الفرصة في اثبات دوره الوطني لحل القضية الاسكانية».

وطرح النصف وثيقة لحل الأزمة الإسكانية، تتضمن ضرورة أن تلتزم الحكومة بتوفير ما لا يقل عن 10000 وحدة سكنية سنويا، وهذا من شأنه أن يؤدي الى تقليص عدد الطلبات الإسكانية من ناحية وتراجع قيمة المنازل من ناحية أخرى، فتوفير وحدات سكنية في مناطق جديدة سيعمل على تراجع الأسعار في العديد من المناطق السكنية الحالية، وكذلك فك التشابك في حل القضية الإسكانية لارتباطها بشريحة متنوعة من الوزارات كالكهرباء والنفط والدفاع والأشغال، ناهيك عن الوزارة الأساسية وهي الإسكان، ويجب أن يترجم فك التشابك بين الجهات الحكومية بإنشاء إدارة تنفيذية لها صلاحيات واسعة ملحقة بمجلس الوزراء أو وزير الدولة، والمساءلة عن أي تقصير تقع على عاتق هذه الادارة والوزارة المعنية.

كما دعا النصف في وثيقته إلى البدء بتحرير أراضي الدولة بنسبة 5 في المئة، مشيرا إلى أن تحرير هذه النسبة سيتيح لنا بناء كويت جديدة - عمرانيا على الأقل - ولذلك يجب ألا يكون هذا الموضوع معلقا بين الرعاية السكنية وشركة نفط الكويت ووزارة الدفاع، بين اخذ ورد، بل يجب أن يكون صاحب القرار حاسما تجاه هذا الموضوع للبت فيه وتوفير أراض سكنية بشكل تدريجي، كما أن تحرير الأراضي سيكون مفيدا لمستقبل الطلب الإسكاني للسنوات الـ20 القادمة.

وطالب أيضا بفتح مجال التنافسية في سوق المواد الإنشائية وإعطاء رخص أكثر للاستيراد، والتعهد بشراء المنتجات الإسمنتية ومواد البناء الأخرى من المصانع الموجودة في السوق الكويتي لتحفيزها على زيادة الإنتاج، لأن الطلب العالي مقارنة بالكميات الحالية من السلع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يزيد كلفة الوحدة الإسكانية وهو أمر يمكن السيطرة عليه.

ونبه إلى ضرورة إنشاء مدن للعمال بشكل سريع باعتبار العمالة وأسعارها جزءا أساسيا من الأزمة، فالعمالة الخاصة بالبناء ارتفعت كلفتها خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت وسبب الارتفاع يرجع لندرة الأيدي العاملة الماهرة، وهنا تبرز أهمية استقدام العمال ومدنهم لتسريع العمل في أي مشروع إسكاني حقيقي، فضلا عن رفع قيمة الضريبة العقارية على الشركات المستحوذة على السكن الخاص، وهو أمر معلق بسبب البيروقراطية الحكومية بين وزارتي المالية والعدل، فمن غير المعقول أن يكون السكن الخاص مجالا للاستثمار والثراء على حساب المواطن، كما طالب بأن يقوم بنك التسليف بإصدار سندات تمويل لتغطية المبالغ التي تحتاجها الوحدات السكنية الجديدة، مع إشراك القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ وبيان البنك لمدى قدرته على مواكبة التوسع في عمليات البناء، ورفع فترة سداد القرض الشخصي من البنوك، من 15 عاما الى 25 أو 30 عاما، خصوصا أن البنوك تشكو أصلا شح الفرص التمويلية، وهنا يمكن تحريك القطاع المصرفي، كونه سيقوم بالتمويل على محورين، الأول للأفراد والثاني لشركات البناء والمواد الأساسية وغيرهما.

واقترح النصف إنشاء المدن الحدودية وتشجيع الناس على الإقبال عليها من خلال جسور ومرافق وبنية تحتية متكاملة، فلهذه المدن فوائد أمنية سيادية، إذ تثبت أحقية الكويت على أراضيها في المستقبل، وتنظيم سوق العقار بقانون كقانون البنك المركزي بالنسبة للبنوك.

بدوره رحب النائب الدكتور محمد الحويلة بالاتفاق النيابي على ان يكون الاسكان عنوانا لدور الانعقاد المقبل، داعيا الى معالجة القضية الاسكانية معالجة جذرية، وان تتعاون الجهات الحكومية الاخرى مع وزارة الاسكان مثل الكهرباء ونفط الكويت والاشغال والبلدية والدفاع، مشددا على اهمية ان يدعم مجلس الوزراء وزير الاسكان سالم الاذينة في خطواته الاصلاحية داخل الوزارة وعلى مستوى الملف الاسكاني.

واكد الحويلة ضرورة ان تقوم الجهات الحكومية بواجباتها امام الشعب وتعاونها مع وزارة الاسكان، لان القضية الاسكانية اصبحت اولوية لدى النواب، مستدركا بان اختيار الاسكان عنوانا لدور الانعقاد لا يعني اهمال باقي الاولويات بل ان النواب جميعا لن ينسوا القضايا الاخرى مثل التعليم والصحة فهي اولوية ايضا.

وقال الحويلة: اننا ندعم الجهود الإصلاحية التي يقوم بها وزير الاسكان سالم الاذينة في التعامل مع المستجدات المتعلقة بقضية الاسكان مشيرا الى ان نهج الاذينةاصلاحي وايجابي، معربا عن تفاؤله بانه هذا النهج الإصلاحي للوزير الاذينة ستكون له نتائجه الإيجابية على مستوى القضية الاسكانية.

أضاف أن وزارة الاسكان بحاجة الى تعاون الجهات الحكومية الاخرى التي لها علاقة بملف الاسكان، والذي بات يؤرق عشرات الآلاف من الأسر الكويتية التي تعاني من تأخر حصولها على الرعاية السكنية لسنوات طويلة، رغم ما تتمتع به الكويت من فوائض مالية ضخمة سنويا.

في سياق آخر أوضح رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع أن اللجنة عقدت لجنة فرعية بحضور ممثلي بيت الزكاة لتعديل مسميات الجهات والحكومة كان لديها تعديل سابق لقانون الزكاة، وهناك تعديل جديد لم تقدمه في الاجتماع، وتم تأجيل المناقشة لحين تقديمه وسندرس تعديلات الحكومة جيدا قبل إقرارها.

وقال الشايع إن الجزء الثاني من الاجتماع كان بحضور رئيس بنك التسليف صلاح المضف وكان عن تعديل مقدم لتغيير مسمى بنك التسليف الى بنك الائتمان الكويتي، لزيادة اختصاصات البنك في الاونة الاخيرة وليس التسليف فقط.

الابراهيم: الربط

أمس ان مشروع الربط الكهربائي الذي بدأ تنفيذه عام 2009 حقق النتائج المرجوة له من خلال معالجة الكثير من حالات انقطاع الكهرباء في دول المجلس.

وبين ان الاجتماع الذي استمر يوما واحدا طرح بحث مشروع الربط المائي حيث قدمت الشركة الفنية المختصة السيناريوهات والخيارات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ هذا المشروع ومنها اقامة محطات لتحلية المياه في سلطنة عمان على بحر العرب.

واوضح ان هذا السيناريو المقترح يهدف الى توفير مياه نظيفة في حالة تعرض مياه الخليج العربي لأي تلوث قد يؤثر على جودة المياه موضحا ان هذا المشروع يحتاج الى المزيد من الدراسة ولكن جميع المسؤولين يتفقون على اهمية مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون.

وشدد الابراهيم على ان مشروع الربط المائي يحقق فائدة كبيرة لجميع دول مجلس التعاون ويعزز من قدراتها على مواجهة شح المياه.

البلدية: إزالة

الاعلانات المخالفة توزعت بواقع 518 اعلانا في محافظة الفروانية و418 في محافظة مبارك الكبير و166 في محافظة الجهراء و157 في محافظة حولي و98 في محافظة الأحمدي و84 في محافظة العاصمة.

واوضحت ان عدد الاعلانات المرخصة بلغ 37 منها 24 اعلانا موزعة مناصفة بين محافظتي العاصمة والاحمدي و10 اعلانات في محافظة حولي و3 اعلانات في محافظة الفروانية.

واشارت الى ان عدد المقار الانتخابية المرخصة في المحافظات الست بلغ 58 توزعت على النحو الاتي.. 27 في العاصمة و16 في حولي و7 في الاحمدي و4 في الجهراء و3 في الفروانية ومقر واحد في محافظة مبارك الكبير.

كيري ولافروف

وروسيا لدى الأمم المتحدة يعملان الآن على النص المقترح للوصول إلى اتفاق.

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما دعا في كلمته أمام الجمعية العامة إلى صدور قرار «حازم» عن مجلس الأمن الدولي بخصوص الأسلحة الكيماوية للنظام السوري.

وطالب أوباما مجلس الأمن بإصدار قرار قوي يعاقب النظام السوري اذا لم يف بتعهداته. كما كرر أوباما أن الأدلة تظهر بشكل مؤكد أن الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية يقف وراءه نظام لا يمكنه أن يكتسب مجددا الشرعية لقيادة سوريا بحسب قوله.

وقد وافقه في الرأي الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الذي دعا أيضاً مجلس الأمن إلى الخروج بقرار يتضمن إجراءات ملزمة.

في المقابل عززت روسيا موقف وفدها في مجلس الأمن حين أطلقت تصريحات، لكن من موسكو، تؤكد رفضها لأي قرار يتضمن البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إلا أنها لم تستبعد إشارة لهذا البند إذا لم تلتزم دمشق بتعهداتها، لكن في إطار قرار جديد.

وبين الموقفين طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإصدار قرار يكون ملزما فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية.

روحاني: إيران

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد قال في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة إنه متشجع بـ«مسار «روحاني» الأكثر اعتدالا».

وانتقد روحاني أمام الاجتماع السنوي للأمم المتحدة في نيويورك العقوبات المفروضة على بلاده وقال «هذه العقوبات عنيفة.. تماما وبكل وضوح».

وأضاف أن المواطنين العاديين وليس النخبة السياسية هم من يعانون بسببها. وقال إنه يتعين على الرئيس أوباما الا يستمع إلى جماعات الضغط المؤيدة للحرب.

وأعلن مسؤول كبير في البيت الابيض أن الرئيس الامريكي باراك اوباما ونظيره الايراني حسن روحاني لن يلتقيا في نيويورك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

يذكر أن الدول الغربية تفرض عقوبات على غير إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، حيث يعتقد الغرب أن البرنامج يخفي وراءه أغراضا عسكرية، بينما تؤكد طهران دائما أنه مخصص للأغراض السلمية.

واضاف الرئيس الإيراني ان ما «يصفونه بالخطر الإيراني» هو شيء خيالي. وقال إن بلاده لا تمثل أي تهديد على الاطلاق للمنطقة.

وأكد روحاني أن الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل «ليس لها مكان في عقيدة الامن والدفاع الايرانية».«إن مصالحنا القومية تجعل من الضروري أن نزيل أي مباعث قلق معقولة بشأن برنامج إيران النووي».ولهذا الغرض فإن إيران على استعداد للانخراط في «مباحثات ذات سقف زمني وتهدف لتحقيق نتائج من أجل بناء ثقة متبادلة وإزالة أي شكوك بشفافية كاملة».

الربيع العربي

مسرعة، وعاودت الرجوع عند أحد مداخل وسط العاصمة بسبب الأنباء عن التظاهرات، فيما تباينت آراء المواطنين حول مدى قلقهم من ازدياد رقعة الاحتجاجات.

من جهته، أصدر المكتب الصحافي للشرطة بياناً جديداً ضمن عدد من البيانات التي أصدرها مؤخرا قال فيه إن بعض محليات ولاية الخرطوم شهدت أحداث شغب متفرقة وتجمهرات غير مشروعة بغرض الاتلاف والسلب والنهب والتخريب، وتمثلت في إحراق بعض الممتلكات العامة والخاصة، ولم يكن ذلك بهدف التعبير السلمي القانوني، مما حدا بالشرطة للتدخل لتامين الأرواح والممتلك